

الباب الرابع

في بيان أحكام الوكالة بالبيع والشراء

ويشتمل الباب على خمسة فصول :

- | | | |
|--------------|---|---------------------------------|
| الفصل الأول | : | في صفة بيع الوكيل |
| الفصل الثاني | : | في التوكيل بالشراء. |
| الفصل الثالث | : | في أحكام الخيار. |
| الفصل الرابع | : | في قبض العوضين. |
| الفصل الخامس | : | في الردّ بالعيب والرجوع بالعهد. |

الفصل الأول

في صفة بيع الوكيل

وفيه تسع مسائل :

- المسألة الأولى : إذا وَّكَّله بالبيع من شخص بعينه أو أطلق.
- المسألة الثانية : الوكيل لا يخالف موكله في جنس المال المحدد
- المسألة الثالثة : الوكيل لا يخالف الموكل إذا قَدَّر له الثمن.
- المسألة الرابعة : إذا وَّكَّله بالبيع مطلقاً.
- المسألة الخامسة : إذا وَّكَّله بالبيع فباع بشرط الخيار.
- المسألة السادسة : إذا وَّكَّل وكيلين ببيع ماله.
- المسألة السابعة : إذا وَّكَّل ببيع عبده أو بشيء من أعيان أمواله فباع نصفه.
- المسألة الثامنة : إذا وَّكَّل وكيلاً ببيع ماله وعيَّن سوقاً يبيع فيه.
- المسألة التاسعة : إذا وَّكَّله بأن يبيع له بيعاً فاسداً أو بشرط الخيار.

الباب الرابع

في بيان أحكام الوكالة بالبيع والشراء

ويشتمل الباب ❧ على خمسة فصول:

الفصل ❧ الأول

في صفة بيع الوكيل

وفيه تسع مسائل :

[٣١١] أحدها: [إذا وُكِّلَ بالبيع من شخص بعينه، أو أطلق]:

إذا وُكِّلَ بالبيع من شخص بعينه، فلا يملك البيع من غيره^(٣)؛ لأنه متصرف بالإذن، فلا يجاوز حدَّ الإذن.

وأما إذا ❧ أطلق الإذن في البيع، فله أن يبيع من الأجانب، وليس له أن يبيع من نفسه^(٣)؛ لأنه بالوكالة أقامه مقام نفسه، فينظر له كما ينظر الإنسان ❧

❧ ساقط من : (ج).

❧ ساقط من : (م).

(٣) ولأن ذلك الشخص المعين قد يكون أقرب إلى الحل، وأبعد عن الشبهة، وربما يريد

تخصيصه بذلك المبيع، فيكون هو المقصود بالتمليك، فلم يصح عدول الوكيل عنه، كالهبة.

انظر : الحاوي الكبير ٥٤٢/٦، التنبيه ص ١٠٩، بحر المذهب ١٧٨/٨، الوجيز ٣٦٣/١،

التهذيب ٢١٩/٤، البيان ٤١٨/٦، فتح العزيز ٤٦/١١، روضة الطالبين ٣١٥/٤،

عجالة المحتاج ٨٤١/٢، أسنى المطالب ٢٧١/٢، نهاية المحتاج ٤١/٥ - ٤٢.

الإنسان ~~✗~~ لنفسه ، والإنسان في العادة لا ينظر للغير على نفسه ، فلا يراعي مصلحة الغير، بل يؤثر جانب ~~✗~~ الحظ لنفسه ~~✗~~ ، وإن ~~✗~~ كان في الناس من يراعي مصلحة الغير (في البيع) ~~✗~~ على ~~✗~~ نفسه فنادر، (لا ينبغي الحكم

~~✗~~ في (م) : إن .

(٢) على الصحيح المعروف، وهو ظاهر المذهب، وهذا هو الوجه الأول؛ لأن العرف في البيع، أن يوجب لغيره، فحمل الوكالة عليه؛ ولأن إذن الموكل يقتضي البيع ممن يستقضي في الثمن عليه، وفي البيع من نفسه لا يستقضي في الثمن، فلم يدخل في الإذن، فاجتمع فيه غرضان متضادان.

والوجه الثاني : ذكره : القاضي ابن كج، عن القاضي أبي حامد، حكاية وجه عن الإصطخري، وكذا حكاه عنه : ابن أبي هريرة -رحمهم الله جميعاً- : وهو أنه يصح للوكيل أن يبيع من نفسه.

قال أبو المحاسن الروياني -رحمه الله- في بحر المذهب (١٧٨/٨) بعد أن ذكر هذا الوجه: «وهذا خلاف المذهب بلا إشكال».

انظر : مختصر المزني ٢١٠/٨، ٢٦٦، التلخيص ص ٥٠، محاسن الشريعة (م/١٥٩/ب)، الحاوي الكبير ٥٣٦/٦ - ٥٣٧، الإبانة (م/١٤٨/ب)، المذهب ٣٥٢/١، الوسيط ٢٨٥/٣، حلية العلماء ١٢٧/٥، التهذيب ٢١٩/٤، البيان ٤١٩/٦ - ٤٢٠، فتح العزيز ٢٩/١١ - ٣٠، روضة الطالبين ٣٠٥/٤، النجم الوهاج ٤٥/٥، أسنى المطالب ٢٦٨/٢، مغني المحتاج ٢٤٤/٣ - ٢٤٥، غاية المحتاج ٣٥/٥.

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

~~✗~~ في (م) : صاحب .

~~✗~~ في (م) : له .

~~✗~~ في (م) : ولأنه إن .

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

~~✗~~ في (م) : من .

عليه)✕ . وكان في تجويز✕ بيعه من نفسه تفويت الغرض المطلوب من العقد، فمنعناه✕ ، ويخالف الأب بيع مال ولده من نفسه ؛ لأن عادة الآباء التوفير على مراعاة حقوق الأبناء، وتقدم مصالحهم / على مصالح أنفسهم ، فلا [م/٥٩] يتضمن البيع من نفسه تفويت المقصود . (٤)

فروع أربعة :

[٣١٢] أحدها : [شراء الوكيل من موكله لابنه الطفل أو المجنون، وبيعه من ابنه البالغ] :

إذا أراد أن يشتري المال لابنه الطفل، أو المجنون، لا يصح أيضا^(٦)؛ لأنه لأنه في العادة يُؤثر حق ولده على غيره، فلا يحصل / غرضه ببيعه من ولده الطفل✕ ، وأما إذا أراد أن يبيع من ابنه✕ الطفل أو البالغ، هل يجوز أم لا ؟

✕ في (ج) : لا ينبغي عليه الحكم .

✕ ساقط من : (ج) .

✕ في (م) : فيمنعنا .

(٤) انظر : المراجع السابقة..

✕ في (ج) : و .

(٦) ولا لمن يلي عليه بوصية، أو وكالة؛ لأنه بيع من نفسه؛ ولأنه حريص بطبعه على

الاسترخاء لهما، وغرض الموكل الاجتهاد في الزيادة، فيتناقض الغرضان.

انظر : الحاوي الكبير ٥٣٧/٦، المهذب ٣٥٢/١، بحر المذهب ١٧٨/٨، حلية العلماء

١٢٧/٥، التهذيب ٢١٩/٤، البيان ٤١٩/٦، فتح العزيز ٢٩/١١، روضة الطالبين

٣٠٥/٤، عجلة المحتاج ٨٣٨/٢، مغني المحتاج ٢٤٥/٣.

✕ ساقط من : (ج) .

فعلى وجهين :

أحدهما : لا يجوز^(٢)، وهو مذهب أبي حنيفة^(٣) - (رحمه الله) - .

ووجهه : أن الإنسان متَّهم بالليل إلى ابنه وأبيه~~✗~~، ولهذا لو شهد (لأبيه أو لابنه)~~✗~~ لا تقبل شهادته ، فلم يجز البيع منه ؛ لاحتمال (أن يكون)~~✗~~ في الناس من يرغب في شراء المال بأكثر~~✗~~ من ذلك ، فيميل~~✗~~ إلى أبيه وابنه،

~~✗~~ في (ج) : ولده .

(٢) وهو قول: أبي إسحاق المروزي، والقاضي الطبري -رحمهما الله-.

انظر : الحاوي الكبير ٥٣٧/٦، الإبانة (م/١٤٨/ب)، المذهب ٣٥٢/١، بحر المذهب ١٧٨/٨ - ١٧٩، حلية العلماء ١٢٧/٥، التهذيب ٢١٩/٤، البيان ٤١٩/٦ - ٤٢٠، فتح العزيز ٢٩/١١، روضة الطالبين ٣٠٥/٤، عجالة المحتاج ٨٣٨/٢، النجم الوهاج ٤٥/٥، مغني المحتاج ٢٤٥/٣.

(٣) وخالفه صاحبه: أبو يوسف ومحمد بن الحسن -رحمهما الله- وقالوا: يجوز بيعه منهم بمثل القيمة، إلا من عبده أو مكاتبه.

انظر : تبين الحقائق ٢٦٩/٤ - ٢٧٠، المبسوط ٣٢/١٩، بدائع الصنائع ٢٨/٦، الهداية ومعها شروحها: فتح القدير والعناية ٧٣/٨ - ٧٤، البحر الرائق ١٦٦/٧، مجمع الأنهر ٢٣٥/٢، درر الحكام ٢٨٩/٢، حاشية ابن عابدين ٥٢١/٥ - ٥٢٢.

~~✗~~ ساقط من : (م) .

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

~~✗~~ في (م) : لابنه أو لأبيه .

~~✗~~ في (م) : أنه إن كان .

~~✗~~ في (م) : أكثر .

~~✗~~ في (م) : فمال .

ويؤثره ~~✗~~ على غيره ترفقاً به، فمنعناه ~~✗~~؛ حتى لا يفوت مقصود الموكل ~~✗~~ من التوكيل. (٤)

~~✗~~ في (م) : وآثره .

~~✗~~ في (م) : فمنعنا .

~~✗~~ في (م) : الرجل .

(٤) انظر : مراجع الحنفية والشافعية السابقة.

والثاني : يصح العقد^(١)؛ لأنه لو باع بمثل هذا الثمن من أجنبي، جاز ، وكذلك إذا باع منه . ويخالف ما لو باع من نفسه، أو من ولده الطفل ؛ لأنه يحصل (متوليا طرفي) العقد ، وتولي طرفي العقد نهاية الولاية ، والوكيل نائب ، والنيابة دون الجهات المقيدة للتصرف ، فلا يجوز أن يستفيد بها^(٢) تولي طرفي العقد .^(٣)

[٣١٣] [الفرع] الثاني : [إذا باع الوكيل من مكاتبه]:

إذا باع من مكاتبه هل يجوز أم لا ؟ فيه وجهان :

أحدهما : يجوز^(٤)؛ لأن المكاتب جعل كالأجانب في الحكم .

(١) على الأصح ، وهو المذهب، وهو قول : أبي سعيد الإصطخري - رحمه الله-، وقال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٧٩/٨): «وهو اختيار أصحابنا بخراسان، قالوا: وهو ظاهر المذهب؛ وهذا لأنه يجوز له أن يبيع مال نفسه من أبيه وابنه، فكذلك مال موكله، والتهمة مرتفعة إذا باع بثمن مثله».

انظر : مراجع الشافعية السابقة، بالإضافة إلى: شرح جلال الدين المحلي ٤٢٩/٢، أسنى المطالب ٢٦٨/٢، تحفة المحتاج ٣١٩/٥ - ٣٢٠، نهاية المحتاج ٣٦/٥.

ساقط من : (م) .

في (م) : مواطئا في .

ساقط من : (ج) .

(٥) انظر : مراجع الحنفية والشافعية السابقة.

(٦) على الأصح، وهو المذهب، وهو قول أبي سعيد الإصطخري - رحمه الله-.

كما سبق بيانه في مسألة الفرع الأول، رقم (٣١٢)، صفحة (٨٣٤)، وانظر نفس المراجع

والثاني : لا يجوز^(١)؛ لأنه متهم فيه، من حيث إن حقوقه تتعلق بما في يده ، وإذا عجز يكون ملكاً له .

والمسألة تنبني على التي قبلها^(٢)؛ لأن الشهادة لمكاتبه لا تقبل ، كما لا تقبل شهادته لأبيه وابنه .

[٣١٤] [الفرع] الثالث : [إذا أذن للوكيل ببيع المال من ابنه البالغ أو أبيه، أو من نفسه، أو من ولده الطفل]:

إذا أذن له في بيع المال من ابنه البالغ أو أبيه، فلا خلاف أن البيع صحيح^(٣)؛ لأننا إنما منعه~~ا~~ البيع في طريقه نظراً له ؛ حتى لا يفوت غرضه

[٥٩/ب/م]

هناك.

(١) ساقط من : (ج) .

(٢) وهو قول: أبي إسحاق المروزي، والقاضي الطبري -رحمهما الله-.

كما سبق بيانه في مسألة الفرع الأول، رقم (٣١٢)، صفحة (٨٣٤)، وانظر : نفس المراجع هناك.

(٣) في (ج) : تملكاً .

(٤) في (م) : الذي .

(٥) كما في مسألة الفرع الأول، رقم (٣١٢)، صفحة (٨٣٤).

(٦) في (م) : المكاتبه .

(٧) في (م) : ولابنه .

(٨) وجهاً واحداً، فيجوز أن يبيع منهما، ولا يجوز من غيرهما؛ لأن القابل غير الموجب؛ ولانتفاء التهمة عنه.

انظر : بحر المذهب ١٨٠/٨، التهذيب ٢١٩/٤، البيان ٤٢٠/٦، فتح العزيز ٢٩/١١ -

٣٠.

من العقد بالبيع، بالميل إلى ولده ووالده ، (فإذا رضي) زال المانع. وأما / إذا
أذن له أن يبيعه من نفسه، أو من ولده الطفل . هل يجوز أم لا ؟ المنصوص
للشافعي (رحمه الله) في كتاب «الصرف»^(٥) : أنه لا يجوز^(٦) ، وبه قال أبو
حنيفة^(٧) - (رحمه الله) - .

(٥) في (م) : منعنا .
(٦) في (م) : على .
(٧) في (م) : ولو أرضي .
(٨) ساقط من : (م) .
(٩) نص قول الإمام الشافعي - رحمه الله - في باب : ما جاء في الصرف، في كتاب الأم
(٣٢/٣) : « وإذا وُكِّل الرجلُ الرجلُ بأن يصرف له شيئاً، أو يبيعه، فباعه من نفسه بأكثر
مما وجد، أو مثله، أو أقل منه، فلا يجوز؛ لأن معقولاً أن من وُكِّل رجلاً بأن يبيع له، فلم
يؤكِّله بأن يبيع له من نفسه، كما لو قال له: بع هذا من فلان، فباعه من غيره، لم يجوز
البيع؛ لأنه وُكِّله بفلان، ولم يؤكِّله بغيره» .
وانظر : مختصر المزني ٢١٠/٨ .

(٦) على الأصح ، وهو المذهب ، وبه قال الأكثرون؛ لأنه لا يجوز أن يكون قابلاً وموجباً
فيما يتولاه بالإذن؛ ولأنه يجتمع فيه غرضان متضادان، الاستقصاء للموكل في الثمن،
والاسترخاء لنفسه، فتمانعا، وبخالف الطلاق، فإنه يصح بالزوج وحده، فصح بمن يوكله،
والبيع لا يصح بالبائع وحده، فلم يصح بمن يوكله.
انظر : الحاوي الكبير ٥٣٨/٦، المذهب ٣٥٢/١، بحر المذهب ١٧٩/٨، حلية العلماء
١٢٨/٥، التهذيب ٢١٩/٤، البيان ٤٢٠/٦، فتح العزيز ٢٩/١١ - ٣٠، روضة الطالبين
٣٠٥/٤، النجم الوهاج ٤٥/٥ .

(٧) قال الإمام السرخسي - رحمه الله - في المبسوط (٣٢/١٩) : « ولو باعه الوكيلُ بالبيع من
نفسه، أو من ابن له صغير، لم يجوز، وإن صرَّح الموكِّل بذلك» .
وانظر : بدائع الصنائع ٢٨/٦، فتح القدير ٧٤/٨، البحر الرائق، ومعه حاشية منحة
الخالف ١٦٦/٧ - ١٦٧، حاشية ابن عابدين ٥٢١/٥ - ٥٢٢، حاشية الشلبي على تبیین
الحقائق ٢٧٠/٤ .

ووجهه : أنه متصرف ~~لا~~ بالإذن، فلا ~~لا~~ يتولى طرفي العقد ؛ ولهذا لا يجوز للرجل أن (يزوج بنت) ~~لا~~ عمّه من نفسه بإذنها .

وأيضاً : فإنه لو اشترى طعاماً من إنسان، أو ثوباً، وفي ~~لا~~ ذمته لإنسان مثل ذلك مسلماً، فوكل ليقبض المبيع من البائع لنفسه، لم يجوز ، وكذلك لو قال للبائع : اقبض المبيع لي من نفسك ، لا ~~لا~~ يجوز ، فإذا لم يجوز أن / يقبض مال [ج/٥٣] الغير لنفسه بالإذن، لا ~~لا~~ يجوز أن يقبض من نفسه لغيره بالإذن ، (فلا يجوز البيع من نفسه بالإذن) ~~لا~~ أولى . ويفارق الأب بيع مال ولده من نفسه؛ لأنه إذا كان (عليه للطفل) ~~لا~~ دين، يقبضه ~~لا~~ للطفل. (١١)

وحكي عن ابن سريج ~~لا~~ أنه قال : يجوز أن يبيع ~~لا~~ المال ~~لا~~ من

- ~~لا~~ ساقط من : (م) .
- ~~لا~~ في (ج) : منصوب .
- ~~لا~~ في (م) : ولا .
- ~~لا~~ في (م) : يتزوج ابنة .
- ~~لا~~ في (م) : في . بإسقاط حرف العطف .
- ~~لا~~ في (ج) : فلا .
- ~~لا~~ في (م) : فلأن .
- ~~لا~~ ساقط من : (م) .
- ~~لا~~ في (م) : الطفل عليه .
- ~~لا~~ في (م) : يقبض .
- (١١) انظر : مراجع الحنفية والشافعية السابقة.
- ~~لا~~ في (م) : ابن سريج .
- ~~لا~~ في (م) : يقبض .

نفسه^(٢)؛ لأن عقد البيع في الجملة مما يتولى الواحد طرفيه ، فإن الأب يبيع مال ولده من نفسه ومال نفسه من ولده ، إلا أن~~ه~~ عند الإطلاق منعنا البيع من نفسه؛ لأنه متهم بترك النظر للبائع ، فإذا~~ه~~ أذن فيه فقد~~ه~~ زالت التهمة ؛ ولأنه لو وُكِّل المرأة بطلاق نفسها~~ه~~ ، أو العبد بعق نفسه ، أو من عليه القصاص بالعفو~~ه~~ عن~~ه~~ نفسه ، أو من عليه الدَّين بإبراء نفسه من~~ه~~ الدَّين ، يجوز ، وكذا هاهنا^(١٠). وعلى هذا لو وُكِّل لهب المال من نفسه ، أو وُكِّل العبد أن~~ه~~

ساقط من : (ج) .

(٢) صحَّحه: الإمام الغزالي - رحمه الله - في الوسيط (٢٨٦/٣)، فقال: «ولو صرَّح بالإذن في بيعه من نفسه، فقد ذكر ابن سريج وجهين، القياسُ الظاهر: صحَّته». وانظر : الحاوي الكبير ٥٣٨/٦، المهذب ٣٥٢/١، بحر المذهب ١٧٩/٨، حلية العلماء ١٢٨/٥، التهذيب ٢١٩/٤، البيان ٤١٩/٦ - ٤٢٠، فتح العزيز ٢٩/١١ - ٣٠، روضة الطالبين ٣٠٥/٤، النجم الوهاج ٤٥/٥.

ساقط من : (م) .

في (م) : وإذا .

في (م) : قد .

في (م) نفسه .

في (م) : بعفو .

ساقط من : (م) .

في (م) : عن .

(١٠) وقد أجاب الإمام الماوردي - رحمه الله - في الحاوي الكبير (٥٣٨/٦)، عن قول ابن سريج - رحمه الله -، فقال: «وهذا خطأ؛ لما ذكرنا من الفرق بين البيع والطلاق والعق، في ثلاثة أوجه:

أحدهما : أن في البيع ثناً يختلف بالزيادة والنقصان، فصار بالميل إلى نفسه متهماً فيه، وليس في الطلاق والعق ثن تصير بالميل إلى نفسها متهماً فيه.

يكاتب نفسه^(٣)، فعلى هذا الخلاف .

وحكى الشيخ أبو حامد: في تزويج الرجل بنت عمه من نفسه، وجهاً آخر . على قياس طريقة أبي العباس . : أنه جائز .^(٤)

[٣١٥] [الفرع] الرابع : [إذا وُكِّلَه أن يتولى طرفي العقد في البيع]:

إذا (وُكِّلَ رجلاً)^(٥) ببيع عبده من إنسان، ووكله ذلك الإنسان في شراء العبد له فتولى طرفي العقد ، هل يصح العقد أم لا ؟

والثاني : أن العتق والطلاق أوسع؛ لوقوعها بالصفات، وتعليقها على الغرر والجهالات، والبيع أضيق حكماً منه.

والثالث : أنه ليس في الطلاق والعتق قبول معتبر، وفي البيع قبول معتبر، فلم يجوز أن يكون الباذل قابلاً .»

وانظر قريباً من هذا الجواب في : بحر المذهب ١٧٩/٨ - ١٨٠، وانظر مراجع الشافعية السابقة.

ساقط من : (م) .

ساقط من : (ج) .

(٣) والذي سبق ذكره في هذا الفرع، وهما الوجهان: فيما إذا أذن له أن يبيعه من نفسه.

(٤) قال النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٠٦/٤): «ويجري الوجهان فيما لو وُكِّلَه

في الهبة لنفسه، أو تزويج بنته لنفسه، وفي تولي ابن العم طرفي النكاح، أن يتزوج بنت عمه بإذنها وهو وليها، والنكاح أولى بالمنع، ... ثم قال: والصحيح: المنع في كل ذلك».

وانظر : بحر المذهب ١٧٩/٨، الوسيط ٢٨٦/٣، حلية العلماء ١٢٨/٥، البيان ٤٢٠/٦، فتح العزيز ٣٠/١١.

في (م) : وكله رجل .

من أصحابنا من قال : الحكم فيه كالحكم فيما لو باع مال أحد ولديه من الآخر / ، والمسألة معروفة ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه ليس في طبعه ميل إلى واحد منهما ، بل يراعي النظر لهما .^(٢)

[م/٦٠]

ومن أصحابنا من قال : لا يجوز^(٣) ؛ لأنه متصرف بالتفويض والنيابة ،

❖ في (م) : الثاني .

(٢) صححه : ابن الصباغ، فقال في الشامل (ج ٣/ل ٢١٣/ب) : «وجهان : بناء على ما ذكرناه، وذكر الشيخ أبو حامد أنه لا يصح قولاً واحداً؛ لأنه يتناقض الغرضان فيه، والأول أصح؛ لأن في بيعه من نفسه وجهين، والمعنى الذي ذكره موجود فيه» .

واختاره : الإمام الغزالي في الوسيط (٢٨٧/٣) ، فقال : «ولو كان وكيلاً بالبيع والشراء من الطرفين، فينبغي أن يُخرَج على الوجهين، فإن التناقض فيه لا يزيدُ على بيعه من نفسه» . وقد سبق بحث مسألة : ما إذا أذن له -وَكَلَّه- أن يبيعه من نفسه، كما في الفرع الثالث، رقم (٣١٤) ، صفحة (٨٣٨) . وفيها أنها على وجهين .

الوجه الأول : لا يجوز أن يبيع المال من نفسه؛ على الأصح، وهو المذهب، وبه قال الأكثرون . وعليه : فلا يجوز أن يتوكل في طرقي البيع، على الأصح .

الوجه الثاني : أنه يجوز ذلك، حكى عن ابن سريج -رحمه الله- . وعليه : فإنه يجوز أن يتوكل في طرقي البيع .

انظر : بحر المذهب ١٨١/٨ ، حلية العلماء ١٢٨/٥ - ١٢٩ ، البيان ٤٢٠/٦ ، فتح العزيز ٣١/١١ ، روضة الطالبين ٣٠٦/٤ .

(٣) قولاً واحداً، قطع به : الماوردي في الحاوي الكبير (٥٣٨/٦) ، وأبو إسحاق الشيرازي في المذهب (٣٥٢/١) ، والبغوي في التهذيب (٢١٩/٤ ، ٢٢١) وبه قال : الشيخ أبو حامد -رحمهم الله جميعاً- .

قال الإمام النووي -رحمه الله- في روضة الطالبين (٣٠٦/٤) : «ولو توكل في طرقي النكاح أو البيع، فعلى وجهين، وقيل : بالمنع قطعاً» .

قالوا : لأنه عقد واحد، يجتمع فيه غرضان متضادان، فلم يصح التوكيل فيه؛ لأن عليه

والثاني ~~(م)~~ أضعف ~~(م)~~ الوجه في التصرف ، فلا يجوز أن يتولى بها طرفي العقد.

[٣١٦] [المسألة] الثانية ~~(م)~~: [الوكيل لا يخالف موكله في جنس المال

المحدد

إذا وُكِّلَ في البيع بجنس من المال، فلا يملك أن يبيع بغير ذلك الجنس، وإن باع بأوفى من ثمن المثل ، حتى لو ~~(م)~~ قال : بع بعشرة دراهم ، فباع بعشرة دنانير ، لا يصح العقد^(٥)؛ لأنه متصرف بالإذن، فلا يجاوز حدَّ ~~(م)~~ الإذن.

الاستقصاء للبائع بالثمن، والاسترخاض للمشتري.

انظر : الشامل (ج ٣/ل ٢١٣/ب)، بحر المذهب ١٨١/٨، حلية العلماء ١٢٨/٥ - ١٢٩، البيان ٤٢١/٦، فتح العزيز ٣١/١١.

~~(م)~~ ساقط من : (ج) .

~~(م)~~ في (م) : يضعف .

~~(م)~~ في (م) : الثالث . وهو خطأ .

~~(م)~~ ساقط من : (م) .

(٥) قطعاً؛ لأنه مخالفة في الجنس، واللفظ لم يدل عليه، فيبقى ميله طبعاً إليه، فهو كما قبل

التوكيل. هكذا عبّر الإمام الغزالي - رحمه الله - بالقطع فيه، في كتابه الوسيط (٢٩٤/٣)،

وأما في كتابه الوجيز (٣٦٤/١)، قال: «لم يجز، وفيه احتمال».

وقد نقل الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٢٠/٤) هذا الاحتمال عنه وعن

القاضي ابن كج - رحمه الله -، ثم قال: «وعلى هذا الاحتمال: البيع بعرض يساوي ألف

دينار، يشبه أن يكون كالبيع بألف دينار».

انظر : الحاوي الكبير ٥٤٢/٦ - ٥٤٣، التنبيه ص ١٠٩، بحر المذهب ١٩٥/٨، التهذيب

٢١٩/٤، البيان ٤٣٨/٦، فتح العزيز ٤٨/١١ - ٤٩، مغني المحتاج ٢٥٢/٣.

~~(م)~~ في (م) : قدر .

[٣١٧] [المسألة] الثالثة : [الوكيل لا يخالف الموكل إذا قَدَّر له**الثلثين]:**

إذا قَدَّر الثلثين فقال : بع بعشرة^(١) ، كان هذا التقدير راجعاً إلى النقصان [٥٣/ب/ج] ، حتى لا يجوز أن يبيع بأقل من عشرة^(٢)، ولكن لو باع^(٣) بأكثر من عشرة يجوز^(٤)؛ لأنه إذا رضي بالبيع / بعشرة يكون راضياً بالبيع^(٥) بأكثر منه ، ويخالف

(١) في (م) : عشرة .

(٢) في (ج) : عشرة حتى .

(٣) ولو يسيراً، وإن كان بثمن مثله؛ لأنه مخالف للإذن.

انظر : الحاوي الكبير ٥٤٣/٦، المذهب ٣٥٥/١، البيان ٤٣٦/٦، النجم الوهاج ٥٤/٥، أسنى المطالب ٢٧٢/٢، مغني المحتاج ٢٥١/٣، نهاية المحتاج ٤٤/٥.

(٤) في (م) : باعه .

(٥) على الصحيح المعروف. هذا إذا لم يعيّن له الموكل من يبيع منه، فإن كان الموكل قد عيّن له من يبيع منه، لم يصح؛ لأنه قصد تملكه إياه بعشرة، فلا يجوز له مخالفته؛ ولأن الإذن ضربان: إذن مستفاد نطقاً، وإذن مستفاد عرفاً، وفي العرف: أن من يرضى ببيع عبده بألف يرضى ببعه بألفين.

وفي وجه حكاية العبّادي عن بعض البصريين من الأصحاب: أنه لا يجوز أن يبيع بأكثر من عشرة. ووصف الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣١٦/٤)، هذا الوجه: بأنه شاذ.

والمقصود بالتقدير المذكور في المتن: هو أن لا ينقص فيهما من العرف.

انظر : الحاوي الكبير ٥٤٣/٦، المذهب ٣٥٥/١، بحر المذهب ١٩٤/٨، الوسيط ٢٩٤/٣، البيان ٤٣٦/٦، فتح العزيز ٤٦/١١ - ٤٧، منهاج الطالبين ص ٦٥، النجم الوهاج ٥٤/٥، مغني المحتاج ٢٥١/٣، نهاية المحتاج ٤٤/٥ - ٤٥.

(٥) ساقط من : (ج) .

ويخالف ما لو باع بعشرة دنانير ، لم يصح العقد ؛ لأن هناك لم يحصل غرضه ، (وهاهنا حصل غرضه) وزيادة.

فروع ثلاثة :

[٣١٨] أحدها : [إذا قال الموكل للوكيل: بع بعشرة دراهم فباع بعشرة

دراهم وثوب]:

إذا قال : بع بعشرة دراهم ، فباع بعشرة دراهم وثوب ، هل يصح العقد أم لا ؟ (حكى ابن سريج وجهين) : (١٠)

أحدهما : يصح في الجميع (١١) ؛ لأنه حصل غرضه وزيادة ، فصار كما لو

(X) في (م) : لا .

(X) ساقط من : (ج) .

(X) ساقط من : (م) .

(X) في (م) : بعه .

(X) في (م) : فباعه .

(X) في (م) : دنانير .

(X) ساقط من : (م) .

(X) في (م) : فهل .

(X) في (م) : حكى عن ابن سريج وجهان .

(١٠) حكاها عنه : الإمام الرافعي في فتح العزيز (٥٢/١١)، والإمام النووي في روضة الطالبين (٣١٩/٤).

(١١) على الأصح. قال الإمام النووي في روضة الطالبين (٣٢٠/٤): «قلت: ولو باعه بمائة درهم ودينار، ففي التتمة والتهذيب: أنه على الخلاف في مائة وثوب، وقطع صاحب الشامل بالصحة؛ لأنه من جنس الأثمان، وينبغي أن يكون الأصح في الجميع:

قال : ~~بع~~ بعشرة ، فباع ~~بعشرين~~ .

والثاني : لا يصح في القدر (الذي يقابل الثوب) ~~أ~~ ، ^(٤) (لأنه مبيع
بغير الجنس المأذون فيه في البيع) ~~أ~~ ، وهل يصح في (القدر الذي يقابل
الدرهم) ~~أ~~ (أم لا) ~~أ~~ ؟ فيه وجهان : (بناءً على) ~~أ~~ قولي ~~أ~~ تفريق

الصحة».

وقطع القول بالصحة : الشيخ زكريا الأنصاري في أسنى المطالب (٢٧٣/٢)، والشريبي
في مغني المحتاج (٢٥٢/٣)، وشمس الدين الرملي في نهاية المحتاج (٤٥/٥) - رحمهم الله - .
وانظر: المذهب ٣٥٥/١، الشامل (ج٣/٢٢٢/أ)، الوسيط ٢٩٦/٣، بحر المذهب
١٩٥/٨، حلية العلماء ١٤١/٥، التهذيب ٢١٩/٤، البيان ٤٣٦/٦، فتح العزيز
٥٢/١١.

~~أ~~ في (م) : بعه .

~~أ~~ في (م) : فباعه .

~~أ~~ ساقط من : (م) .

(٤) واختاره : الإمام الغزالي في الوسيط (٢٩٦/٣)، فقال: «فقولان مُرتَّبَان، وأولى بالمنع؛
لأنه جمع بين جنسين».

وقال الرافعي في فتح العزيز (٥٢/١١) : «فعن ابن سريج: أنه على قولين بالترتيب على
مسألة الشاتين، وأولى بالمنع؛ لأنه عدل عن الجنس الذي أمره بالبيع به».

ومثل هذا القول عن الإمام النووي في روضة الطالبين (٣١٩/٤ - ٣٢٠)، إلا أنه قال في
نهاية المسألة: «وينبغي أن يكون الأصح في الجميع: الصحة».

وانظر: المراجع السابقة.

~~أ~~ ساقط من : (ج) .

~~أ~~ في (م) : الثاني .

~~أ~~ ساقط من : (ج) .

~~أ~~ ساقط من : (م) .

~~أ~~ ساقط من : (ج) .

الصفقة^(١).

فإذا قلنا : تفرق ، صح في القدر الذي يقابل الدراهم ، ولا خيار للبائع ؛
لأنه إذا رضي ببيع الجميع بعشرة ، كان راضياً ببيع البعض به ~~✗~~ ؛ لأنه أصلح
له ^(٢) ، وأما المشتري إن كان لا يعلم كونه ~~✗~~ وكيلاً بالبيع بالدراهم (فله الخيار ؛
لأن الصفقة تفرقت عليه ، وإن كان قد علم أنه وكيل بالبيع بالدراهم) ~~✗~~ ، [م/ب/٦٠] ،
من / أصحابنا من قال : يثبت الخيار^(٣) ؛ لأن الصفقة تبعضت ~~✗~~ .

وحكي عن ابن سريج أنه قال : لا يثبت الخيار^(٤) ؛ لأنه دخل ~~✗~~ في

(١) انظر: المراجع السابقة.

~~✗~~ في (م) : له .

(٣) وقد نقل الإمام الرافعي في فتح العزيز (٥٢/١١) ، والإمام النووي في روضة الطالبين (٣١٩/٤) ، قول الإمام المتولي من التتمة في ذلك.

~~✗~~ ساقط من : (م) .~~✗~~ ساقط من : (ج) .

(٦) وهو الأصح.

انظر : الشامل (ج٣/ل٢٢٢/أ) ، بحر المذهب ١٩٥/٨ - ١٩٦ ، حلية العلماء ١٤١/٥ ، البيان ٤٣٦/٦ - ٤٣٧ ، فتح العزيز ٥٢/١١ ، روضة الطالبين ٣١٩/٤ .

~~✗~~ في (م) : انتقصت .

(٨) قال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٩٥/٨) : «وهذا لا يصح ؛ لأن الاعتبار بمقتضى العقد ، والعقد أن العبد صفقة واحدة ، وقيل : فيه وجه ثالث : أنه إن قال المشتري : علمت بوكالتي ، ولكني اعتقدت أن بيع وكيله ينفذ عليه ، أو قال : علمت أنه لا ينفذ عليه ، غير أنني اعتقدت أن لي الخيار ، فله الخيار ؛ لأنه دخل في العقد على هذا الاختيار ، وإن كان بخلاف ذلك ، فلا خيار» .

العقد (مع العلم بأن) ❌ البعض لا يسلم له .

[٣١٩] [الفرع] الثاني : [إذا قال للوكيل : بع ثوبي بعشرة ، فباع بعشرة ،

وهناك من يرغب فيه بزيادة على العشرة] :

إذا قال : بع ثوبي بعشرة ، (فباع بعشرة) ❌ ، وهناك من يرغب فيه بزيادة على العشرة ❌ ، هل يجوز أم لا ؟ فيه وجهان :

أحدهما : يجوز^(٥) ؛ كما لو قال : زوج بنتي من فلان ، فزوجها منه ❌ ، وهناك من هو أجمع لشرائط الكفاءة منه ❌ ، يصح العقد ، (وكذا) ❌ هاهنا . والعلة : أنه وافق أمره .

والثاني : لا يصح البيع^(٦) ؛ كما لو أطلق الوكالة فباع ❌ بثمن المثل

انظر : المراجع السابقة .

❌ في (م) : أخذ .

❌ في (ج) : على أن .

❌ ساقط من : (م) .

❌ في (م) : عشرة .

(٥) انظر : فتح العزيز ٤٧/١١ ، روضة الطالبين ٣١٦/٤ ، النجم الوهاج ٥٤/٥ ، مغني المحتاج ٢٥١/٣ .

❌ ساقط من : (م) .

❌ ساقط من : (ج) .

❌ في (م) كذا بإسقاط حرف العطف .

(٦) على الأصح ؛ لأنه مأمور بالاحتياط والغبطة .

انظر : فتح العزيز ٤٧/١١ ، روضة الطالبين ٣١٦/٤ ، النجم الوهاج ٥٤/٥ ، أسنى

وهناك من (يطلب بزيادة)^(١)، لا يصح العقد . والعلة : أن تقديره بالعشرة يمنع النقصان ولا يمنع الزيادة ، فيصير بحكم العادة ؛ كأنه^(٢) قال : بع بعشرة فأكثر^(٣) .

[٣٢٠] [الفرع] الثالث : [إذا قيّد الموكل الوكيل فقال له: لا تبع بأكثر

من عشرة]:

إذا قيّد وقال : لا تبع بأكثر من عشرة ، فباع بزيادة (على العشرة)^(٤) لا يصح العقد^(٥) ، وإن باع بعشرة^(٦) يصح العقد ، وإن باع بأقل من عشرة ، وهو^(٧) لا ينقص الثمن^(٨) عن ثمن مثله ، فالعقد صحيح ، إلا أن يكون هناك

المطالب ٢/٢٧٢، شرح جلال الدين المحلي، ومعه حاشية قليوبي وعميرة ٢/٤٣٢، مغني المحتاج ٣/٢٥١، حاشية المغربي الرشيد على نهاية المحتاج ٥/٤٤.

في (م) : فبايع .

في (م) : بطلت الزيادة .

في (م) : أنه .

في (م) : وأكثر .

في (م) : عليه .

(٦) لأنه صرّح بالنهاي، فدلّ على غرض قصده، فلم يجوز مخالفته؛ ولأن النطق أبطل حكم العرف.

انظر : المهذب ١/٣٥٥، بحر المذهب ٨/١٩٤ - ١٩٥، الوسيط ٣/٢٩٤، التهذيب ٤/٢١٩، البيان ٦/٤٣٦، فتح العزيز ١١/٤٧، روضة الطالبين ٤/٣١٦، النجم الوهاج ٥/٥٤ - ٥٥، أسنى المطالب ٢/٢٧٢، مغني المحتاج ٣/٢٥١ - ٢٥٢، نهاية المحتاج ٥/٤٤ - ٤٥.

في (م) : بالعشرة .

ساقط من : (م) .

من يطلب بالعشرة ، فلا يصح العقد .(٩)

[٣٢١] [المسألة] الرابعة : [إذا وُكِّلَه بالبيع مطلقاً]:

إذا وُكِّلَه بالبيع مطلقاً، يقتضي (X) إطلاقه (X) ثلاثة أشياء :

أحدها : البيع بنقد البلد ، حتى لو باع بالعرض (X) لا يجوز .

والثاني (X) : يقتضي البيع حالاً / ، حتى لو باع نسيئة، لا يجوز . [٥٤/ج]

والثالث (X) : يقتضي البيع بثمن المثل ، حتى لو باع بما لا (X) يتغابن الناس

بمثله، لا يصح العقد .(٩)

(X) ساقط من : (ج) .

(X) انظر : المراجع السابقة.

(X) في (م) : يقتضي .

(X) ساقط من : (ج).

(X) في (م) : بالعوض .

(X) في (م) : الثاني . بإسقاط حرف العطف .

(X) في (م) : الثالث . بإسقاط حرف العطف .

(X) ساقط من : (ج) .

(٩) فالبيع على الوجه المذكور وبشروطه السابقة، هو المذهب، وهو الصواب.

وعليه: لو خالف وباع على أحد هذه الأنواع، لم يصح على المذهب.

وفي قول: يصح كل ذلك موقوفاً على إجازة الموكل، وهذا هو القول المنقول في بيع الفضولي.

انظر : مختصر المزني ٢٠٩/٨، محسن الشريعة (م/١٥٩/ب)، الحاوي الكبير ٥٣٨/٦ -

٥٣٩، المذهب ٣٥٣/١، بحر المذهب ١٨٢/٨، الوسيط ٢٨٥/٣، حلية العلماء

١٣٣/٥ - ١٣٤، التهذيب ٢١٦/٤ - ٢١٧، البيان ٤٢٦/٦، ٤٣١، ٤٣٣، فتح العزيز

٢٦/١١، روضة الطالبين ٣٠٤/٤، الغاية القصوى ٥٤٥/١، المهمات

(ج ٢/٣٦٤/ب)، عجالة المحتاج ٨٣٧/٢ - ٨٣٨، النجم الوهاج ٤٣/٥، إخلاص

وقال أبو حنيفة: إطلاق التوكيل يجعل الوكيل في الحكم كالمالك، فله أن يبيع بالنقد والعرض ~~✕~~، وله أن يبيع حالاً ومؤجلاً، وله أن يبيع بثمن المثل وبما دون ثمن المثل ^(٢).

وعند (أبي يوسف ومحمد^(٣)) : له أن يبيع حالاً ومؤجلاً، ولكن لا

الناوي ٢/٢٥٧، مغني المحتاج ٣/٢٤٤، السراج الوهاج ص ٢٤٩.

في (م) : والعروض .

~~✕~~

(٢) انظر : تبين الحقائق ٤/٢٧٠ - ٢٧١، المبسوط ١٤/٦٤ - ٦٥، بدائع الصنائع ٦/٢٧، الهداية ومعها شرحها : فتح القدير والعناية ٨/٧٧، الإختيار ٢/١٦١، البحر الرائق ٧/١٦٧، مجمع الأنهر ٢/٢٣٥ - ٢٣٦، حاشية ابن عابدين ٥/٥٢٢ - ٥٢٣، الجوهرة النيرة ١/٣٠٦، الباب ٢/١٤٧.

(٣) محمد : هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، نسبة إلى قبيلة شيبان، أبو عبدالله، أصله من دمشق، من قرية حرستا، ولد بواسط في العراق سنة (١٣٢) هـ، ونشأ بالكوفة، صاحب أبي حنيفة وسمع منه، وأخذ عن أبي يوسف والأوزاعي ومالك، وأخذ عنه العلم الإمام الشافعي وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم، وعرف بالرأي، نحوي فصيح، وفقه أصولي، ويعده الحنفية من طبقة المجتهدين في المذهب، ولي القضاء زمن هارون الرشيد، ثم عزله، ونشر علم أبي حنيفة، صنّف الكتب الكثيرة، منها: «الأصل»، ويعرف «بالمبسوط في الفروع»، «والجامع الكبير»، «والجامع الصغير»، «والحجة على أهل المدينة»، «والأمالي»، «والسّير الكبير»، مات بالري بخراسان سنة (١٨٩) هـ، وهو ابن ثمان وخمسين سنة.

انظر : الكامل في التاريخ ٥/٣٤٠، تاريخ بغداد ١/١٧٢، العبر ١/٣٠٢، طبقات الفقهاء، للشيرازي ص ١٤٢، الجواهر المضئية ٣/١٢٢ برقم (١٢٧٠)، وفيات الأعيان ٤/١٨٤، تاج التراجم في طبقات الحنفية، لابن قطلوبغا ص ٥٤، الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ١٦٣، شذرات الذهب ١/٣٢١ - ٣٢٢، سير أعلام النبلاء ٩/١٣٤، كتاب: الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي، د/ محمد الدسوقي.

في (ج) : محمد وأبي يوسف .

~~✕~~

بيعه ~~✗~~ إلا بثمن المثل. (٣)

ودليلنا : أن إطلاق ~~✗~~ / العقود محمولة على العادة ، ألا ترى أنه لو قال [م/٦١] له : بعتك بعشرة دراهم ، وفي البلد نقد غالب ، يحكم بصحة العقد ، ويحمل على النقد الغالب ، وكذلك يحمل مطلقه على الحلول ، حتى يجوز للبائع مطالبته بالثمن في الوقت ، ولهذا شواهد كثيرة في الأصول .

وإذا ثبت أن مطلق العقود يحمل على العادة ~~✗~~ ، والعادة بين الناس بيع الأشياء بأثمان أمثالها ، بنقد البلد ، حالاً ، فيصير كما لو قيد الإذن به ؛ ولأن الوكيل إذا باع المال من أبيه وابنه ، لا يصح ؛ للتهمة في المحاباة ، فإذا ~~✗~~ باع (بالمحاباة للغير) ~~✗~~ ، أولى أن لا يجوز. (٨)

~~✗~~ في (م) : لا يبيعه .

(٢) انظر : مراجع الحنفية السابقة.

وانظر : كتاب أبي يوسف ، حياته ، وآثاره وآراؤه الفقهية ص ٣٨٥ .

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

~~✗~~ في (م) : المعتاد .

~~✗~~ في (م) : وإذا .

~~✗~~ في (م) : بحقيقة الغير .

(٨) انظر : مراجع الشافعية السابقة.

فروع ستة على هذه القاعدة :

[٣٢٢] أحدها : [إذا كان في البلد نقدان] :

إذا كان في البلد (نقود إلا أن أحدهما أغلب ، فالإطلاق محمول على الأغلب) ، (وإن كان في البلد) نقدان غالبان ، لا مزية لأحدهما على الآخر ، فالمذهب : أن له أن يبيعه بما شاء منهما^(٤) ، فصار كما لو قال : قال : بع بأيهما شئت .

[٣٢٣] [الفرع] الثاني : [إذا وُكِّله بالبيع نسيئة إلى مدة معلومة] :

إذا وُكِّله بالبيع نسيئة إلى مدة معلومة ، فباع بأكثر من تلك المدة ، لا

(٤) ساقط من : (ج) .

(٤) ساقط من : (ج) .

(٤) في (م) : يبيع .

(٤) وهو الصحيح المشهور؛ لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر.

وفي وجهه للشيخ أبي حامد - رحمه الله - نقله عنه : الإمام البغوي في التهذيب (٢١٧/٤) ، والرافعي في فتح العزيز (٢٧/١١) : أنه إن استويا في المعاملة ، وجب ألا يصح التوكيل ما لم يبيّن ، كما لو باع شيئاً بدراهم ، وفي البلد نقدان مستويان ، لا يصح ، حتى يقيد بواحد منهما ، فإن إذن له بنقد ، لا يجوز أن يبيع بنقد آخر .

انظر : الحاوي الكبير ٥٣٩/٦ ، المهذب ٣٥٣/١ ، بحر المذهب ١٨٣/٨ ، البيان ٤٢٦/٦ ، روضة الطالبين ٣٠٤/٤ ، النجم الوهاج ٤٣/٥ ، مغني المحتاج ٢٤٣/٣ ، نهاية المحتاج ٣١/٥ .

(٤) في (م) : وصار .

(٤) في (م) : نفسه .

يصح العقد^(١)، وإن باع نقداً، أو باع بأجل ~~أقل~~ من ذلك الأجل، فإن باع بأقل مما يباع به (نسيئة إلى مثل تلك المدة في العادة ~~أقل~~)، فالعقد باطل^(٢)؛ لأنه لأنه فوت غرضه، وإن ~~أقل~~ باع بمثل ما يباع به (نسيئة إلى مثل ذلك الأجل في العادة ~~أقل~~) أو أكثر، هل يصح العقد أم لا ؟ فيه وجهان :^(٣)

أحدهما : يصح^(٤) ؛ لأنه زاده خيراً ؛ من حيث إنه إذا باعه نسيئة يتأخر

(١) لأنه خلاف إذنه؛ ولأن الإذن في البيع نسيئة يقتضي البيع بما يساوي نسيئة، فإذا باع بما دونه لم يصح.

انظر : الحاوي الكبير ٥٤٤/٦، المذهب ٣٥٤/١، بحر المذهب ١٨٤/٨، الوسيط ٢٩٣/٣، التهذيب ٢٢٠/٤، البيان ٤٣١/٦، فتح العزيز ٤٧/١١، روضة الطالبين ٣١٧/٤، النجم الوهاج ٤٤/٥، مغني المحتاج ٢٤٤/٣.

~~(م)~~ في (م) : إلى أجل .

~~(م)~~ في (م) : نسيئة في العادة إلى مثل تلك المدة .

(٤) انظر : المراجع السابقة.

~~(م)~~ في (م) : والثاني إن .

~~(م)~~ في (م) : نسيئة في العادة إلى مثل ذلك الأجل .

(٧) هذا إن كان الوقت مأموناً، أما إن كان في وقت لا يأمن أن ينهب إلى الأجل، أو يُسرق

الثلث، لم يصح البيع؛ لأن في ذلك ضرراً عليه لم يرض به، فلم يلزمه.

انظر : المراجع السابقة.

(٨) على الأصح؛ ولأنه باعه بالثلث المأذون فيه.

انظر : الحاوي الكبير ٥٤٤/٦، المذهب ٣٥٤/١، الشامل (ج ٣/٢١٧/ب)، بحر المذهب ١٨٤/٨، حلية العلماء ١٣٧/٥، التهذيب ٢٢٠/٤، البيان ٤٣١/٦، فتح العزيز ٤٧/١١ - ٤٨، روضة الطالبين ٣١٧/٤، أسنى المطالب ٢٧٣/٢، مغني المحتاج ٢٤٤/٣.

يتأخر حقه ، وإذا باع حالاً يتعجل حقه له ~~✗~~ ، فصار كما لو قال : بعه ~~✗~~

بعشرة ، فباعه بخمسة عشر . / [٥٤/ب/ج]

والثاني : لا يصح^(٣) ؛ لأنه ربما كان له غرض في التأخير، بأن كان يحتاج
يحتاج إلى الثمن في ذلك الوقت ، وإذا أخذه حالاً ربما يخرج المال من يده .

وأصل / المسألة : إذا كان عليه دين مؤجل ، فجاء به قبل محله ، هل [٦١/ب/م]
يلزمه قبوله أم لا ؟^(٤) وقد ذكرناه ~~✗~~ .

هذا إذا لم يكن عليه في حفظ ~~✗~~ جنس (المال مؤنة) ~~✗~~ ، فإن كان ~~✗~~

~~✗~~ ساقط من : (م) .

~~✗~~ في (م) : بعته .

(٣) انظر : المراجع السابقة.

(٤) قال الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٤/٣١٧ - ٣١٨) : « قال صاحب
التنمية : هذا إذا قلنا : إن مستحق الدين المؤجل إذا عجل حقه ، يلزمه القبول ، وأما إذا قلنا :
لا يلزمه ، فلا يصح الشراء هنا للموكل بحال ، وذكر هو وغيره تخريجاً على المسألة التي نحن
فيها : أن الوكيل بالشراء مطلقاً ، لو اشترى نسيئة بثمن مثله نقداً ، جاز ؛ لأنه زاد خيراً ،
وللموكل تفرغ ذمته بالتعجيل ، ثم قال النووي : هذا المنقول أولاً عن التنمية ، قد عكسه
صاحب الشامل ، فقال : هذا الخلاف حيث لا يُجبر صاحب الدين على قبول تعجيله ،
وحيث يُجبر ، يصح الشراء قطعاً ، وهذا الذي قاله أصح وأفقه إلى تعليل الأصحاب . »

وانظر : الشامل (ج ٣/ل ٢١٧/ب) ، فتح العزيز ٤٨/١١ .

~~✗~~ في (م) : ذكرنا .

~~✗~~ في (م) : حفظه .

~~✗~~ في (م) : الثمن مؤنة .

عليه مؤونة❌، فلا يصح البيع (٣).

[٣٢٤] [الفرع] الثالث : [إذا قال له: بع هذا الثوب: بكم، بما، كيف

شئت، وبما عَزَّ وهان]:

إذا قال له : بع هذا الثوب بكم شئت ، فإطلاق هذه اللفظة يقتضي البيع بثمان المثل، وبأقل من ثمن المثل ؛ لأن لفظة : (كم) يعبر بها عن القدر. فإذا❌ قال : بعه بما شئت ، يقتضي جواز البيع بالنقد والعرض ؛ لأن حرف : (ما) يستعمل في الجنس ، ولكن لا يبيع إلا بثمان المثل ، حالاً. وإن قال : بعه كيف شئت ، (يقتضي جواز البيع حالاً ومؤجلاً❌) ؛ لأن لفظة❌ : كيف❌ تستعمل في الأحوال ، ولكن لا يبيع إلا بنقد البلد، بثمان المثل (٨) .

❌ في (م) : كانت .

❌ في (م) : مؤونة .

(٣) انظر : المراجع السابقة.

❌ في (م) : وإن .

❌ هذه العبارة مكررة في (م) .

❌ في (م) : كلمة .

❌ في (م) : كيف شئت .

(٨) وعن القاضي حسين : جواز الجميع.

انظر : التهذيب ٢١٧/٤ ، فتح العزيز ٢٨/١١ ، روضة الطالبين ٣٠٥/٤ ، مغني المحتاج

٢٤٤/٣ ، تحفة المحتاج ٣١٧/٥ ، نهاية المحتاج ٣٤/٥ ، حاشية ابن قاسم العبادي والشرواني

على التحفة ٣١٧/٥ ، حاشية الشيراملسي ٣٤/٥ .

ولو (قال : بعه (بما عَزَّ وهان) (ع) ، فهو كما لو قال : بعه بكم (ع) شئت (٤)
 (ع) ، وقد ذكرناه (٦) .

[٣٢٥] [الفرع] الرابع : [إذا باع الوكيل بغبن يسير]:

لو باع (ع) بغبن يسير (يحتمل ذلك في العادة) (ع) فالعقد صحيح (٦) ؛ لأن
 لأن إطلاق اللفظ محمول على المعهود ، وهو لم يخالف المعهود .

- (ع) في (م) : وإن .
 (ع) في (ج) : بما هان وعزَّ .
 (ع) في (م) : بما .
 (٤) وقد نقل الإمام الرافعي في فتح العزيز (٢٨/١١)، والإمام النووي في روضة الطالبين (٣٠٥/٤) -رحمهما الله-، قول الإمام المتولي -رحمه الله- في هذه المسألة، ثم قال: «وقال العبادي: له البيع بالعرض والغبن، ولا يجوز بالنسيئة، وهو الأولى». انظر : المراجع السابقة.
 (ع) في (م) : ذكرنا .
 (٦) في أول هذا الفرع.
 (ع) في (م) : قال .
 (ع) في (م) : يحتمل يمثل ذلك الغبن في العادة .
 (٩) والمرجع في الغبن اليسير والفاحش: إلى العرف والعادة في مثله؛ لأن عرف الناس يختلف، فمن الأجناس ما يكون ربع العشر فيه غبناً كثيراً، وهو النقد والطعام، ومنها ما يكون نصف العشر فيه غبناً يسيراً، كالجواهر والدقيق، فيجب الرجوع فيه إلى العرف.
 انظر : الأم ١٩٦/٣، مختصر المزني ٢١٠/٨، الحاوي الكبير ٥٤٠/٦، المهذب ٣٥٤/١، بحر المذهب ١٨٣/٨، حلية العلماء ١٣٩/٥، التهذيب ٢١٧/٤، البيان ٤٣٤/٦ -٤٣٥، فتح العزيز ٢٦/١١، روضة الطالبين ٣٠٣/٤.

[٣٢٦] [الفرع] الخامس : [إذا باع الوكيل بغبن كثير]:

لو باع بغبن^(١) كثير^(٢) فالبيع بالغبن^(٣) باطل^(٤)، ولا يجوز له تسليم المبيع، المبيع، ولو سلّم صار ضامناً للمال، وعلى المشتري ردّه (إلى الموكل) ^(٥)، فإن استردّ العين وردّ عليه فلا يلزم ^(٦)، وإن هلكت العين، فللموكل أن يغرم المشتري^(٨)، وله أن يغرم الوكيل^(٩)، فإن غرم المشتري يغرمه كمال القيمة،

(١) في (م) : بالغبن .

(٢) ساقط من : (م) .

(٣) ساقط من : (ج) .

(٤) في المذهب، وهو المشهور، وهو الصواب؛ لأنه منهي عن الإضرار بالموكل، مأمور بالنصح له، وفي النقصان عن ثمن المثل في البيع، والزيادة على ثمن المثل في الشراء، إضرار وترك النصح؛ ولأن العرف في البيع ثمن المثل، فحمل إطلاق الإذن عليه.

وفي قول: يصح كل ذلك موقوفاً على إجازة الموكل، وهذا هو المنقول في بيع الفضولي.
انظر : الأم ١٩٦/٣، مختصر المزني ٢١٠/٨، الأقسام والخصال (م/٢٩٧/ب)، محاسن الشريعة (م/١٥٩/ب)، الحاوي الكبير ٥٤٠/٦، الإبانة (م/١٤٨/ب)، المذهب ٣٥٤/١، بحر المذهب ١٨٢/٨، حلية العلماء ١٣٩/٥، التهذيب ٢١٦/٤ - ٢١٧، البيان ٤٣٤/٦ - ٤٣٥، فتح العزيز ٢٦/١١ - ٢٧، روضة الطالبين ٣٠٤/٤.

(٥) ساقط من : (م) .

(٦) في (م) : وإن اشترى الغبن وردّه فلا يلزمه .

(٧) أي : فإن استردّ المبيع، ثم باعه بضمن المثل حالاً، صح البيع؛ لأن الإذن بالبيع لم يرتفع بالتعدي.

انظر : الحاوي الكبير ٥٤٠/٦، المذهب ٣٥٤/١ - ٣٥٥، بحر المذهب ١٨٢/٨، التهذيب ٢١٧/٤.

(٨) لأنه قبض ما لم يكن له قبضه، فهو قابض عن عقد بيع فاسد؛ ولتلفه في يده.

انظر : المراجع السابقة.

(٩) لأنه سلّم ما لم يكن له تسليمه.

وإن غَرَّم الوكيل، فكُم يَغْرُمُه ؟ فعلى قولين، نصُّ عليهما في الرهن اللطيف

(١):

أحدهما : كمال ~~❌~~ قيمته^(٣)؛ لأنه فوت عليه ذلك القدر .

والثاني : يحطُّ بقدر ما يتغابن الناس بمثله^(٤)؛ (لأنه لو) ~~❌~~ باع بذلك / [م/١/٦٢]

الثلث، (لما لزمه غرمه) ~~❌~~ ، ويرجع بذلك القدر على المشتري .

[٣٢٧] [الفرع] السادس : [إذا باع بثلث المثل وهناك راغب فيه بزيادة]:

انظر : المراجع السابقة.

- (١) أي : كما نصَّ على ذلك الإمام الشافعي -رحمه الله- في الأم (١٩٦/٣).
وعبَّر الإمام الشافعي -رحمه الله- في الأم (١٨٩/٣) ب: الرهن الصغير.
وكذا الإمام الماوردي -رحمه الله- في الحاوي الكبير (٥٤٠/٦)، عبَّر ب: كتاب الرهن الصغير.

~~❌~~ ساقط من : (ج) .

- (٣) على الأصح، وهو المذهب؛ لأنه لما سلَّم المتاع إلى المشتري بأقل من قيمته، صار متعدياً في جميعه، فضمن جميع قيمته.

انظر : الأم ١٩٦/٣، مختصر المزني ٢١٠/٨، الحاوي الكبير ٥٤٠/٦، المذهب ٣٥٥/١، بحر المذهب ١٨٢/٨، التهذيب ٢١٧/٤، فتح العزيز ٢٦/١١ - ٢٧، روضة الطالبين ٣٠٩، ٣٠٤/٤.

- (٤) وفيه قول ثالث: يرجع بمقدار الخباة، فلم يجب عليه إلا ضمانه، ويرجع بالباقي على المشتري.

انظر : المراجع السابقة.

~~❌~~ في (م) : إلا .

~~❌~~ في (م) : لم يلزمه غرامة .

إذا باع بضمن المثل وهناك (راغب فيه) ❌ بزيادة، فالعقد فاسد^(٢)؛ لأن العادة ما ❌ جرت أن الشيء يباع بضمن مثله، وهناك راغب فيه / بزيادة ، ولو باع بضمن المثل فجاء من يزيد (عليه في المجلس) ❌ انفسخ^(٥) ، وقد ذكرنا [ج/٥٥] المسألة في عزل الراهن .

[٣٢٨] [المسألة] الخامسة : [إذا وُكِّلَه بالبيع فباع بشرط الخيار]:

إذا وُكِّلَه بالبيع، فباع ❌ بشرط الخيار، (أو كان قد أذن له فيه فلا كلام ،

❌ في (م) : من يطلب .

(٢) فالأصح : أنه يمنع من البيع بضمن المثل؛ لأنه مأمور بالمصلحة والاحتياط والغبطة، وهذا هو الوجه الأول.

والوجه الثاني: له أن يبيع بضمن المثل؛ لموافقة صريح إذنه.

انظر : المهذب ٣٥٤/١ ، حلية العلماء ١٣٩/٥ ، التهذيب ٢١٨/٤ ، فتح العزيز ٢٧/١١ ، ٤٧ ، روضة الطالبين ٣٠٤/٤ ، ٣١٦ ، النجم الوهاج ٤٣/٥ ، مغني المحتاج ٢٤٣/٣ .

❌ في (م) : قد .

❌ في (م) : في المجلس عليه .

(٥) على الأصح، وهذا هو الوجه الأول؛ لأن حال الخيار كحال العقد، ولو حضر في حال العقد من يزيد، وجب البيع منه، فكذلك إذا حضر في حال الخيار.

والوجه الثاني: لا يلزمه فسخ البيع؛ لأن المزايد قد لا يثبت على الزيادة، فلا يلزمه الفسخ بالشك.

انظر : المراجع السابقة.

❌ في (م) : فباعه .

وإن كان أطلق التوكيل ، فإن باع بشرط الخيار (X) للمشتري وحده ، أو بشرط (X) الخيار لهما ، فالعقد فاسد^(٣)؛ لأن شرط الخيار في البيع غير معهود ، وفيه نوع مضرة عليه؛ من حيث إنه ربما يكون (X) له في البيع نظر ، فينفسخ العقد . وإن باع بشرط الخيار لنفسه أو لموكله وحده ، يصح (X) العقد^(٦)؛ لأنه وإن خالف المعهود ، فمخالفته (مما يتضمن) (X) تحصيل غرضه ، ويجلب إليه نفعاً ؛ فإنه (X) لو رأى في البيع نوع بخس لفسخ (X) العقد ، وإن لم يكن فيه (X)

(X) ساقط من : (ج) .

(X) في (م) : شرط .

(٣) لم يصح قولاً واحداً؛ لأن الإطلاق يقتضي العقد من غير شرط الخيار؛ ولأنه شرط لاحظ فيه للموكل ، فلا يجوز من غير إذن كالأجل .

انظر : الحاوي الكبير ٥٤١/٦ ، المذهب ٣٥٤/١ ، بحر المذهب ١٨٣/٨ ، حلية العلماء ١٣٧/٥ ، التهذيب ٢٢١/٤ ، البيان ٤٣٣/٦ ، فتح العزيز ٧٠/١١ ، روضة الطالبين ٣٣٢/٤ ، إخلاص النواي ٢٥٨/٢ .

(X) في (م) : كان .

(X) في (م) : صح .

(٦) على الأصح ، وهذا هو الوجه الأول؛ لأنه احتاط للموكل بشرط الخيار .

والوجه الثاني : لا يصح؛ لأن إطلاق البيع يقتضي البيع من غير شرط .

انظر : المذهب ٣٥٤/١ ، بحر المذهب ١٨٣/٨ ، حلية العلماء ١٣٧/٥ ، التهذيب ٢٢١/٤ ، البيان ٤٣٣/٦ ، فتح العزيز ٧٠/١١ ، روضة الطالبين ٣٣٢/٤ ، إخلاص النواي ٢٥٨/٢ .

(X) في (م) : مما لا يضمن ، وهو خطأ ؛ لأنه لا يناسب صحة المعنى .

(X) في (م) : بأنه .

(X) في (م) : يفسخ .

(X) ساقط من : (ج) .

بجنس يمضي العقد ، والمخالفة إذا لم تتضمن مضرّة ، ولا تفويت غرض ، لا يمنع منه ، كما لو قال : بع بعشرة ، فباع بعشرين^(٢).

[٣٢٩] [المسألة السادسة : إذا وُكِّل وكيلين بيع ماله] :

إذا وُكِّل وكيلين بيع ماله ، فإن فَوَّض إلى كل واحد منهما البيع على الانفراد ، فأيهما باع جاز^(٣) ، وإن اتفقا على البيع من واحد فيجوز ، وإن باعه كل واحد منهما من إنسان آخر ، فللمسألة خمسة أحوال ، وسنذكرها وسنذكرها في امرأة لها وليان زوجها كل واحد منهما من إنسان آخر. فإن قال : وكلتكما لتجتمعا على بيعه ، أو أطلق العقد ، يقتضي اجتماعهما اجتماعهما على العقد^(١٠)؛ لأن العقد مما يتصور اجتماع الاثنين / والثلاثة

❌ في (م) : تضمن .

(٢) انظر : المراجع السابقة.

❌ في (ج) : وأيهما .

(٤) لأنه أذن لكل واحد منهما في التصرف.

انظر : المهذب ٣٥١/١ ، التهذيب ٢١٥/٤ ، البيان ٤١٣/٦ .

❌ ساقط من : (م) .

❌ في (م) : فللمشتري .

❌ في (م) : فزوجها .

❌ ساقط من : (م) .

❌ في (م) : وإن .

(١٠) فلم يكن لأحدهما أن ينفرد بالتصرف ، بل يتشاوران ويتباصران ، وهو الأصح ، وهذا هو الوجه الأول ، كما لو وُكِّلهما في بيع أو طلاق ، أو غيرهما ، أو وصى إليهما ؛ لأنه لم يرض بنظر ولا تصرف أحدهما ، فلا يجوز أن ينفرد به.

عليه ❌.

فروع ثلاثة :[٣٣٠] أحدها : [إذا وُكِّلَهما بالبيع على الاجتماع فغاب أحدهما أومات]:

إذا وُكِّلَهما بالبيع على الاجتماع، فغاب أحدهما أو مات ، فليس ❌
 للآخر أن ينفرد بالبيع ، وليس للحاكم أن يضم إليه آخر ليجتمعا على
 البيع^(٣). ويخالف ما لو أوصى إلى رجلين فمات أحدهما ، يضيف الحاكم إلى
 الحي منهما أميناً ؛ لأن للحاكم ولاية في مال الطفل ؛ ولهذا لو مات ولم ينصب
 وصياً، فالحاكم ❌ ينصب فيما لهم / ولياً ، وأما الموكل فلا ولاية للحاكم ❌ عليه
 ؛ ولهذا إذا لم يوكل لا ينصب الحاكم له وكيلأ .

والوجه الثاني: أن لكل واحد منهما الانفراد والاستقلال.

انظر: التلخيص ص ٥٠، محاسن الشريعة (م/١٥٩/ب)، الحاوي الكبير ٥١٣/٦، الإبانة
 (م/١٤٩/أ)، المذهب ٣٥١/١، الوسيط ٢٩٨/٣، التهذيب ٢١٥/٤، البيان ٤١٣/٦،
 فتح العزيز ٥٤/١١، روضة الطالبين ٣٢١/٤.

❌ ساقط من : (م) .

❌ ساقط من : (ج) .

(٣) لأن الموكل لم يرض بنظر غيره.

انظر : الحاوي الكبير ٥١٣/٦، الإبانة (م/١٤٩/أ)، بحر المذهب ١٥٤/٨ - ١٥٥،
 البيان ٤١٣/٦.

❌ في (ج) : والحاكم .

❌ في (م) : الحاكم .

[٣٣١] [الفرع] الثاني ❌ : [لو حضر أحد الوكيلين وادعى الوكالة]:

لو حضر أحد الوكيلين وادعى ❌ الوكالة، وأقام عليه البينة، تثبت الوكالة، لكن ❌ لا يتصرف حتى يحضر الثاني ❌، وإذا حضر الثاني لا يحتاج إلى إعادة البينة، ويثبت حكم الوكالة في حقه تبعاً للحاضر، كالموقوف عليه إذا أقام البينة، يثبت الوقف في حقه وحق من بعده تبعاً. (٥)

[٣٣٢] [الفرع] الثالث : [إذا قال: لا تبع إلا بحضرة فلان]:

إذا وُكِّل أحدهما بالبيع، إلا أنه قال: لا تبع إلا بحضرة فلان، فالبيع إليه على الخصوص، ولكن لو باع في حال غيبته لا يصح العقد؛ لأن الإذن مقيد بحالة حضوره، فلا يجوز ❌ كذلك. (٧)

❌ في (م) : والثاني .

❌ في (ج) : فادعى .

❌ في (م) : ولكن .

❌ في (م) : للثاني .

(٥) انظر : الحاوي الكبير ٥١٣/٦، بحر المذهب ١٥٤/٨، البيان ٤١٤/٦ .

❌ ساقط من : (م) .

(٧) انظر : المذهب ٣٥١/١، البيان ٤١٤/٦، أسنى المطالب ٢٨١/٢ .

[٣٣٣] [المسألة] السابعة : [إذا وُكِّلَ بيع عبده، أو بشيء من أعيان**أمواله، فباع نصفه]:**

إذا وُكِّلَ بيع عبده ، أو بشيء^(١) من أعيان أمواله ، فباع نصفه ، نظرنا، فإن^(٢) باع النصف بالقدر الذي أمره بالبيع ، أو^(٣) باعه بجميع ثمن المثل ، (أو أكثر من ثمن المثل)^(٤) للنصف^(٥) فالبيع صحيح ؛ لأنه لا ضرر^(٦) فيه ولا مخالفة مخالفة لصريح أمره . وأما إذا باع النصف بنصف ثمن مثله ، لم يصح البيع عندنا^(٧)، وقال أبو حنيفة : يصح ؛ بناءً على أصله وهو أن (للوكيل أن يبيع بالغبن)^(٨) .^(٩)

❖ في (م) : شيئاً .

❖ في (م) : إن .

❖ في (ج) : و .

❖ هذه العبارة مكررة في (م) .

❖ ساقط من : (ج) .

❖ في (م) : لا مضرة .

(٧) انظر : الأقسام والخصال (م/٢٩/ب)، المذهب ٣٥٣/١، بحر المذهب ١٩٥/٨، حلية

العلماء ١٤٦/٥، البيان ٤٢٥/٦، فتح العزيز ٧٠/١١، روضة الطالبين ٣٣٣/٤،

النجم الوهاج ٧٥/٥، أسنى المطالب ٤٦/٢ - ٢٨٠، مغني المحتاج ٢٥٩/٣ .

❖ في (م) : الوكيل يمنع بالغبن .

(٩) لأن اللفظ مطلق عن قيد الافتراق والاجتماع، فيجري على إطلاقه، إلا أنه لو باع كل

العبد بثلث النصف، فإنه يجوز عند أبي حنيفة، فإذا باع النصف به أولى؛ لأن إمساك

البعض مع بيع البعض بمقدار من الثمن، أنفع للآمر من بيع الكل بذلك الثمن.

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن -رحمهما الله- : لا يجوز بيع نصف ذلك العبد؛

لأنه غير متعارف؛ ولما فيه من ضرر الشركة، إلا أن يبيع النصف الآخر قبل أن يختصما؛

ودليلنا : أنه لو وُكِّلَه / بشراء عبد فاشترى نصفه بنصف ثمن مثله ، لا يصح العقد ؛ لأن في التبعض ضرراً من حيث إنه لا تكثر الرغبات في الأبعاض ^(٢) ، وهذا المعنى موجود في مسألتنا. ^(٣)

[٣٣٤] [المسألة الثامنة: إذا وُكِّلَ ببيع ماله وعيّن سوقاً يبيع فيه]:

إذا وُكِّلَ ببيع ماله ، وقدر الثمن ، وعيّن سوقاً يبيع فيه ، فباعه بالثمن المقدّر في سوق آخر، يصح البيع ^(٣). ويخالف ما لو وُكِّلَ لبيع من شخص معيّن بقدر من الثمن ، فباع من غيره بذلك الثمن أو أكثر منه ، لا يصح ^(٤)؛ لأنه ربما يكون له غرض في البيع من ذلك الإنسان، بأن كان جاراً له

لأن بيع النصف قد يقع وسيلة إلى الامتثال، بأن لا يجد من يشتريه جملة فيحتاج إلى أن يفرّق، فإذا باع الباقي قبل نقض البيع الأول، تبين أنه -البيع الأول- وقع وسيلة إلى الامتثال وإذا لم يبيع الباقي، ظهر، ظهر أنه -البيع الأول- وقع وسيلة إلى الامتثال فلا يجوز.

انظر : الجامع الصغير ص ٣٥٣، تبين الحقائق ٢٧٢/٤، المبسوط ٤٣/١٩ - ٤٤، بدائع الصنائع ٢٧/٦ - ٢٨، الهداية ومعها شروحها: العناية وفتح القدير ٨٥/٨ - ٨٦، الاختيار ١٦٢/٢، البحر الرائق ١٧٠/٧، مجمع الأنهر ٢٣٨/٢، درر الحكام ٢٨٩/٢، حاشية ابن عابدين ٥٢٤/٥.

في (م) : الإبتعاض .

(٢) انظر : مراجع الحنفية والشافعية السابقة.

(٣) انظر : الحاوي الكبير ٥٤٢/٦، الشامل (ج ٢/٢١٣)، فتح العزيز ٤٦/١١، روضة الطالبين ٣١٥/٤، النجم الوهاج ٥٢/٥ - ٥٤، مغني المحتاج ٢٥٠/٣.

(٤) انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى: المهذب ٣٥٢/١، الوسيط ٢٩٣/٣، التهذيب ٢١٨/٤، البيان ٤١٨/٦، أسنى المطالب ٢٧١/٢، تحفة المحتاج ٣٢٥/٥ - ٣٢٦، نهاية

، أو كان رجلاً مليء الذمة ، سهل المعاملة ، وما جانس ذلك . وهكذا / لو لم يقدر له ثمناً ولكن قال : بع في سوق كذا ، فباع في سوق آخر ، (يصح البيع إذا كان بثمن المثل^(١)) ؛ (لأنه لا غرض في موضع البيع ، وإنما الغرض تحصيل الثمن) وإذا لم يكن في المخالفة ضرر لم يمنع منه .

[٣٣٥] [المسألة] التاسعة : [إذا وكَّله بأن يبيع له بيعاً فاسداً أو بشرط

الخيار]:

المحتاج ٤١/٥ - ٤٢ .

(١) الأصح : أنه إذا لم يقدر الثمن، وحدد له سوقاً فباع في غيره، فإن ذلك لا يصح. وللشافعية - رحمهم الله - تفصيل في هذه المسألة: - فقال النووي في روضة الطالبين (٣١٥/٤) : «لو عيّن مكاناً من سوق ونحوها، نظر: إن كان له في ذلك المكان غرض ظاهر، بأن كان الراغبون فيه أكثر، أو النقد فيه أجود، لم يجوز البيع في غيره، وإلا فوجهان: أحدهما : يجوز ، وبه قال القاضي أبو حامد، وقطع به الغزالي، وأصحها عند ابن القطان والبعوي : المنع، قلت : قطع بالجواز - أيضاً - صاحب التنبية والتممة، وغيرهما، لكن الأصح في الجملة: المنع، وهو الذي صحَّحه: الماوردي والرافعي في المحرر، قلت: هذا إذا لم يقدر الثمن، فإن قال: بع في سوق كذا بمائة، فباع بمائة في غيرها، جاز، صرح به صاحبها الشامل والتممة وغيرهما» .

وانظر : الحاوي الكبير ٥٤٢/٦ ، المهذب ٣٥٢/١ ، التنبية ص ١٠٩ ، الشامل (ج ٣/٢١٣/أ) ، الوسيط ٢٩٣/٣ ، التهذيب ٢١٨/٤ ، البيان ٤١٧/٦ ، المحرر في فقه الشافعية (م/٥٤/ب) ، فتح العزيز ٤٦/١١ ، النجم الوهاج ٥٢/٥ - ٥٤ ، أسنى المطالب ٢٧٢/٢ ، مغني المحتاج ٢٥٠/٣ ، تحفة المحتاج ٣٢٨/٥ ، نهاية المحتاج ٤١/٥ - ٤٤ .

في (م) : بثمن مثله يصح العقد .

ساقط من : (ج) .

(إذا وُكِّلَ له بيعاً فاسداً) ❌، فباع بيعاً صحيحاً، لم يصح^(٣)؛
لأنه لم يرض بزوال ملكه . وكذلك لو ❌ وُكِّلَ بيع مال به بشرط الخيار، فباع من
غير شرط الخيار، لا يصح^(٤)؛ لأنه خالف (وأتى بما) ❌ يتضرر به، وهو أنه لا
يمكنه استدراك الملك فيه.

❌ في (م) : إذا وُكِّلَ بيع مال به بشرط فاسد .
(٢) كأن يقول له: بع أو اشتري إلى وقت العطاء، أو قديم زيد، فلا يملك الفاسد؛ لأن الشرع لم
يأذن فيه، ولا يملك الصحيح؛ لأن الموكل لم يأذن فيه.
انظر : الحاوي الكبير ٥٤١/٦، الإبانة (م/١٤٨/ب)، المذهب ٣٥٢/١، بحر المذهب
١٨٦/٨، الوسيط ٢٩٧/٣، التهذيب ٢٢٠/٤، فتح العزيز ٥٧/١١، روضة الطالبين
٣٢٣/٤، أسنى المطالب ومعه تعليقات شمس الدين الرملي ٢٧٤/٢، شرح البهجة الوردية
١٨٩/٣.

❌ في (م) : إذا .
(٤) انظر : الحاوي الكبير ٥٤١/٦، المذهب ٣٥٤/١، بحر المذهب ١٨٣/٨، التهذيب
٢٢١/٤، البيان ٤٣٣/٦، فتح العزيز ٧٠/١١، روضة الطالبين ٣٣٢/٤.
❌ في (م) : إلى ما .

الفصل الثاني

في التوكيل بالشراء

وفيه تسع مسائل :

- المسألة الأولى : إذا أطلق في توكيل شراء معين بضمن في الذمة.
- المسألة الثانية : إذا وُكِّلَه في شراء شيء معين أو موصوف بعين مال.
- المسألة الثالثة : إذا وُكِّلَه بشراء عين معينة أو موصوفة.
- المسألة الرابعة : إذا وُكِّلَه بالشراء فاشترى من أبيه أو ابنه أو من نفسه.
- المسألة الخامسة : إذا وُكِّلَه في شراء عبد فلان بمئة أو عبداً صفته كذا بمئة.
- المسألة السادسة : إذا وُكِّلَه بشراء شاة موصوفة بدينار فاشترى شاتين بدينار.
- المسألة السابعة : إذا وُكِّلَه في شراء فإنه لا يشتري معيباً.
- المسألة الثامنة : إذا وُكِّلَه في شراء عبد فاشترى نصفه.
- المسألة التاسعة : إذا وُكِّلَه بالشراء بشرط فاسد أو بأجل مجهول.

الفصل الثاني

في التوكيل بالشراء

وفيه تسع مسائل:

[٣٣٦] إحداها: [إذا أطلق في توكيل شراء معين بضمن في الذمة]:

إذا وُكِّل وكيلاً في شراء شيء ~~م~~ معين بضمن في الذمة ، فإن أطلق الشراء ، ولم يسم الموكل ، ولا نوى بقلبه أن يكون الشراء ~~م~~ له ، فالشراء لا يقع (عن الموكل) ~~م~~ ، بل الملك يحصل للوكيل ^(٥) ، ولو قصد الشراء لنفسه صح الشراء .

وقال أبو حنيفة - (رحمه الله) ~~م~~ :- إذا أطلق الشراء وقع للموكل ، (حتى قال بعضهم : لو صرح بالشراء لنفسه يقع للموكل) ~~م~~ ^(٨) ، / ويكون

~~م~~ في (م) : أحدها .

~~م~~ ساقط من : (م) .

~~م~~ في (ج) : اشترى .

~~م~~ في (م) للموكل .

(٥) لأنه اشترى لغيره في الذمة ما لم يأذن فيه ، فانعقد الشراء له ، كما لو اشتراه من غير وكالة .

انظر : بحر المذهب ١٧٥/٨ ، ٢١٢ ، المذهب ٣٥٦/١ ، التهذيب ٢٢٤/٤ - ٢٢٥ ،

البيان ٤٤٤/٦ .

~~م~~ ساقط من : (م) .

~~م~~ هذه العبارة مكررة في النسخة (م) .

(٨) فإذا وكله بشراء شيء بعينه ، فليس للوكيل أن يشتريه لنفسه ، حتى لو اشتراه لنفسه ، يقع

الوكيل بقبول الوكالة محجوراً عن شراء ذلك المال لنفسه ؛ وهذا بناء على أصل لهم وهو : أنهما إذا تشاركا شركة مفاوضة، لا يملك أحدهما أن يشتري لنفسه شيئاً، بل ما يشتريه يقع مشتركاً.^(١)

ودليلنا : أنه شخص من أهل التصرف ، اشترى لنفسه ما يجوز أن يشتريه ~~❌~~ لغيره ، فصح ~~❌~~ ؛ كالوصي إذا اشترى لنفسه شيئاً والصبي محتاج إليه^(٤)، وأما إذا سَمَّى الموكل ~~❌~~ وقال : اشترت لفلان ، أو نوى بقلبه الشراء لفلان ، فالشراء يقع للموكل ، وهل يحصل (في ملك الموكل) ~~❌~~ ابتداءً، أم ~~❌~~ يدخل في ملك الوكيل، ثم من ملكه ~~❌~~ ينتقل إلى الموكل ؟

الشراء للموكل سواء نوى عند العقد الشراء لنفسه، أو صرح به لشراء نفسه، هذا إذا كان الموكل غائباً، فإن كان حاضراً وصرَّح الوكيل بالشراء لنفسه، يصير مشتركاً لنفسه.
انظر : تبين الحقائق ٢٦٣/٤، المبسوط ٣٤/١٩، بدائع الصنائع ٣١/٦، الهداية ومعها شروحها : العناية وفتح القدير ٤٤/٨ - ٤٥، البحر الرائق ١٦١/٧، الجوهرة النيرة ٣٠٨/١، مجمع الضمانات ص ٢٥٠، حاشية غنية ذوي الأحكام في بغية درر الأحكام، للشرنبلالي ٢٨٧/٢.

(١) انظر : مراجع الحنفية السابقة.

~~❌~~ في (م) : يشتري .

~~❌~~ في (م) : فيصح .

(٤) انظر : مراجع الشافعية السابقة.

~~❌~~ في (ج) : الوكيل . وما أثبتته أصح ؛ لأنه يناسب سياق المسألة ، كما في النسخة (م) .

~~❌~~ في (م) : الملك للموكل .

~~❌~~ في (م) : لم .

~~❌~~ في (م) : وكله .

المذهب المشهور: أنه يدخل في ملك الموكل^(١)، كالأب إذا اشترى للطفل شيئاً، لا يدخل في ملك الأب أولاً، بل يحصل الملك^(٢) (للابن ابتداءً)^(٣)، فكذا^(٤) هاهنا .

وحكي عن ابن سريج^(٥) وجهاً / آخر^(٦)، وهو مذهب أبي حنيفة : أن أن الملك يحصل للوكيل، (ثم منه)^(٧) ينتقل إلى الموكل^(٨)؛ لأن حقوق العقد^(٩)

(١) وهو الأصح. هذا الوجه الأول، وكلا الوجهين حكاهما ابن سريج - رحمه الله -؛ ولأنه لو وقع للوكيل، لعتق عليه أبوه إذا اشتراه لموكله، فلا يعتق قطعاً.
انظر : الحاوي الكبير ٥٣١/٦ - ٥٣٢، المهذب ٣٥٦/١، حلية العلماء ١٤٥/٥، التهذيب ٢٢٤/٤ - ٢٢٥، البيان ٤٤٣/٦، فتح العزيز ٦٢/١١، روضة الطالبين ٣٢٦/٤، أسنى المطالب ٢٧٦/٢.

✕ ساقط من : (ج) .

✕ في (م) : ابتداء الطفل .

✕ في (م) : وكذا .

✕ في (م) : شريح .

(٦) انظر : مراجع الشافعية السابقة.

✕ في (م) : ومنه .

(٨) هذا على طريقة أبي الحسن الكرخي - رحمه الله - فإنه يقول: أن الملك يثبت للوكيل أولاً ثم ينتقل إلى الموكل. أما طريقة أبي طاهر الدباس - رحمه الله - فإنه يقول: أن الملك يقع للموكل، ولكن يعقده الوكيل على سبيل الخلافة عنه، وهو الأصح، وقال القاضي أبو زيد - رحمه الله -: الوكيل نائب في حق الحكم، أصيل في الحقوق، فوافق الكرخي في الحقوق، وأبا طاهر في حق الحكم، وهذا أحسن.

==

انظر : تبين الحقائق ٢٥٦/٤، المبسوط ٣٤/١٩، الهداية ومعها شروحها: العناية وفتح القدير ١٥/٨ - ١٨، العناية على الهداية ٤١١/٣، البحر الرائق ١٥١/٧، درر الحكام ٢٨٣/٢، مجمع الأنهر ٢٢٥/٢، حاشية ابن عابدين ٥١٤/٥.

العقد ~~✗~~ تتعلق به، حتى يكون الخيار له في المجلس، وفي الصرف يعتبر قبضه في المجلس، ويجوز مطالبته بالثمن من غير تصريح بالضمان، ولا بد أن يكون الملك حاصلاً حتى تثبت هذه الأحكام.

ونظير هذه المسألة: القاتل خطأ، هل تجب عليه الدية ثم ينتقل إلى العاقلة؟ أو تجب على العاقلة ابتداء؟ وفيه قولان: والصحيح هو الأول^(٦)؛ لأنه لو وُكِّل وكيلاً ليشتري له ابن نفسه فاشتراه ~~✗~~، لا يعتق، ولو حصل به ~~✗~~ ملكاً للوكيل لعتق^(٥).

[٣٣٧] فرع : [الشرط في شراء الوكيل]:

الشرط في شراء الوكيل، أن يخاطب البائع الوكيل فيقول: بعت منك، فإن قال: بعت من موكلك فلان، ففيل ~~✗~~: لا يصح العقد^(٧)، وسنذكر تفصيل

==

~~✗~~ في (م): العبد.

(٢) وهو الأصح المنصوص.

انظر: روضة الطالبين ٣٥٧/٩، شرح جلال الدين المحلي مع حاشية قليوبي وعميرة ١٥٦/٤، مغني المحتاج ٣٥٧/٥، تحفة المحتاج ٢٥/٩، نهاية المحتاج ٣٦٩/٧.

~~✗~~ في (م): فاشترى.

~~✗~~ ساقط من: (ج).

(٥) انظر: التهذيب ٢٢٥/٤، فتح العزيز ٦٢/١١، روضة الطالبين ٣٢٦/٤، أسنى المطالب ٢٧٦/٢.

~~✗~~ ساقط من: (ج).

(٧) وهو ظاهر المذهب؛ لأنه لم تجر بينهما مخاطبة.

ذلك في / كتاب «النكاح».

[٣٣٨] [المسألة] الثانية : [إذا وُكِّلَه في شراء شيء معين أو موصوف

بعين مال]:

إذا وُكِّلَه في شراء شيء معين، أو موصوف بعين مال ، فاشترى وعيَّن المشتري له ، أو نواه له ، أو أطلق العقد ، فالشراء يقع للموكل بلا خلاف^(٤). وإن قال : اشتريت لنفسي ، فالشراء باطل ؛ لأن الإنسان لا يقدر أن يشتري لنفسه بمال الغير ، وإن نوى الشراء لنفسه، فالعقد صحيح ، ويقع الشراء للموكل، ولا يجعل للنية حكم^(٥).

فروع خمسة :

انظر : فتح العزيز ٥٩/١١ ، روضة الطالبين ٣٢٤/٤ ، أسنى المطالب ٢٧٥/٢ ، شرح البهجة ١٩٠/٣ - ١٩١ ، نهاية المحتاج ٤٧/٥ - ٤٨ .

❌ في (م) : وُكِّلَ .

❌ في (م) : وضمن .

❌ في (م) : نوى المشتري .

(٤) انظر : المهذب ٣٥٦/١ ، بحر المذهب ٢١١/٨ - ٢١٢ ، التهذيب ٢٢٤/٤ ، البيان

٤٤٣/٦ - ٤٤٤ ، فتح العزيز ٦٢/١١ ، روضة الطالبين ٣٢٧/٤ .

❌ في (م) : فإن .

(٦) انظر : المهذب ٣٥٦/١ ، بحر المذهب ٢١١/٨ - ٢١٢ ، التهذيب ٢٢٤/٤ ، البيان

٤٤٣/٦ - ٤٤٤ ، فتح العزيز ٧٤/١١ ، روضة الطالبين ٣٣٨/٤ .

[٣٣٩] أحدها: [لو أمره بالشراء بمعين فاشتري في الذمة وكذا

العكس]:

إذا أمره أن يشتري له شيئاً بعين دراهم، فلا يجوز أن يشتري في الذمة^(١)؛ لأن له في الشراء بالعين~~✗~~ غرضاً، وهو أن لا يثبت الثمن في ذمته حتى يطالب به، بل يكون رجوع البائع إلى العين^(٢)، فأما إذا أذن له في الشراء (في الذمة ~~✗~~) فاشتري بالعين ~~✗~~، هل يصح أم لا ؟

فيه وجهان:

أحدهما : يصح العقد^(٣) ؛ لأنه زاده خيراً؛ وذلك~~✗~~ لأنه إذا اشترى في

(١) لأنه إنما وُكِّلَ في التصرف في ذلك المال المعين لا في غيره.

انظر : الحاوي الكبير ٥٣٣/٦، المهذب ٣٥٣/١، بحر المذهب ١٧٧/٨، الوسيط ٢٩٨/٣، التهذيب ٢٢٠/٤، البيان ٤٢٧/٦، فتح العزيز ٥٧/١١، روضة الطالبين ٣٢٣/٤، النجم الوهاج ٥٦/٥، مغني المحتاج ٢٥٢/٣ - ٢٥٣.

~~✗~~ ساقط من (ج) .

(٢) وبيان ذلك : أنه إن سَلِمَ ذلك المال، سَلِمَ له المبيع، وإن تلف قبل القبض، بطل البيع، ولم يلزمه شيء في ذمته، وإذا اشترى له الوكيل بثمن في الذمة لزمه الثمن، تلف المال أو لم يتلف، وفي ذلك ضرر عليه لم يرض به.

انظر : بحر المذهب ١٧٧/٨، التهذيب ٢٢٠/٤، البيان ٤٢٧/٦، مغني المحتاج ٢٥٢/٣ - ٢٥٣.

~~✗~~ في (م) : بالذمة .

~~✗~~ ساقط من : (م) .

(٦) ويلزم الشراء الموكل. وهو قول: أبي علي الطبري - رحمه الله -.

قال أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب : (١٧٧/٨) : «وهو الصحيح».

انظر : الحاوي الكبير ٥٣٣/٦ - ٥٣٤، المهذب ٣٥٣/١، الوسيط ٢٩٨/٣، البيان

في الذمة فهلكت الدراهم في يد الوكيل تتوجه عليه المطالبة ، وإذا ~~كان~~ معيناً فلا يلزمه شيء، ويصح الملك .

والثاني : لا يصح العقد أصلاً^(٣)؛ لأنه لا يمكن تنفيذه في حق الوكيل ؛ لأن الثمن معين والمملك لغيره ، ولا يكن تنفيذه في حقه ؛ لأنه لم يحصل غرضه ، فإنه ربما قصد ~~بذلك~~ أن يقع العقد لازماً.

[٣٤٠] [الفرع] الثاني: [إذا وُكِّلَه بالشراء بعين الدراهم أو في الذمة ثم

تلفت الدراهم]:

إذا وُكِّلَه ليشترى بعين الدراهم فتلفت الدراهم / ، إن كان قبل الشراء [٥٧/ج]

٤٢٧/٦ ، فتح العزيز ٥٧/١١ ، روضة الطالبين ٣٢٣/٤ - ٣٢٤ ، النجم الوهاج ٥٧/٥ ،

مغني المحتاج ٢٥٣/٣ .

ساقط من : (م) .

في (م) : وإن .

(٣) وهو الأصح ، وهو اختيار: أبي حامد الإسفراييني ، وقطع به: البغوي في التهذيب

(٢٢٠/٤) .

ولا يلزم الشراء الوكيل؛ لأنه غير مالك للعين، ولا يلزم الموكل؛ لأن الوكيل قد فوت عليه

غرضاً؛ لأن العقد في الذمة لا يبطل بتلف الثمن، فصار فعل الوكيل مخالفاً لأمر الموكل.

قال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٧٧/٨) : «وهذا أقرب عندي».

انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى: أسنى المطالب ٢٧٤/٢ - ٢٧٥ ، تحفة المحتاج

٣٣١/٥ ، نهاية المحتاج ٤٧/٥ .

في (م) : قصده .

تبطل الوكالة ، وإن كان بعد الشراء يبطل البيع^(٢)، وأما إذا أمره أن يشتري في الذمة وينقد تلك الدراهم في الثمن فتلتق الدراهم بعد الشراء، ففي المسألة وجهان :

أحدهما : ينقلب الشراء إلى الوكيل ، وليس له أن يطالب الموكل ؛ لأنه لم يرض بعقد يكون الرجوع بسبب الثمن إلى ذمته^(٣).

والثاني : يبقى العقد على ما كان قبله^(٤)، وله مطالبة بالثمن^(٥)؛ لأن العقد لا تعلق / له بتلك الدراهم ؛ وذلك أن الموكل لو أراد أن يأخذ تلك [٦٤/ب/م] الدراهم، ويؤدي الثمن من موضع آخر يجوز ، وإذا لم يكن للعقد بها تعلق، لم يؤثر هلاكها في العقد .

(م) : فإن .

(٢) لأن الوكالة بتلف المال واستهلاكه باطلة؛ لانعقادها به، وإذا بطلت الوكالة وانعزل الوكيل، فعقده لازم لنفسه دون موكله.

انظر : الحاوي الكبير ٥٣٤/٦، بحر المذهب ١٧٥/٨، التهذيب ٢٢٥/٤، البيان ٤٦٠/٦، فتح العزيز ٦٦/١١، روضة الطالبين ٣٢٩/٤.

(ج) : فأما .

(٤) فالعقد يلزم الوكيل، وعليه الثمن من عنده.

انظر : التهذيب ٢٢٥/٤، فتح العزيز ٦٦/١١، روضة الطالبين ٣٢٩/٤.

(ج) : ساقط من .

(٦) أي : يبقى العقد للموكل، ويجب عليه مثل الدراهم؛ لأن العقد ملزم وقع له.

وهناك وجه ثالث قاله القفال - رحمه الله - وهو : أنه يحتمل، وهو أن يعرض الحال على الموكل، فإن رغب فيه وأتى بمثل تلك الدراهم، فالشراء له، وإلا وقع للموكل وعليه الثمن.

انظر : التهذيب ٢٢٥/٤، فتح العزيز ٦٦/١١، روضة الطالبين ٣٢٩/٤.

[٣٤١] [الفرع] الثالث: [لو هلك الدراهم قبل الشراء ثم اشترى بعد**الهلاك]:**

لو هلكت تلك الدراهم قبل الشراء ثم اشترى بعد الهلاك ، فإن قلنا : في المسألة التي قبلها ينقلب الشراء إلى الوكيل ، فهاهنا يصح العقد ويقع للوكيل ، وإن قلنا: لا ينقلب العقد إلى الوكيل ، فهاهنا إذا اشترى له بما سمّاه ، أو نوى الشراء له ، يقع العقد للموكل ^(١).

[٣٤٢] [الفرع] الرابع : [إذا أذن له في شراء شيء معين فاشترى من**غيره من جنسه]:**

إذا أذن له في شراء شيء معين ، فذهب واشترى من غيره من جنسه ، فإن كان الشراء بعين مال الموكل ، فالعقد باطل ، وإن كان بثمن في الذمة ، يقع للوكيل ؛ لأنه متصرف ~~ب~~ بالأمر ، فلا يجاوز حدّ الأمر ^(٢).

(١) قال النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٢٩/٤): «هكذا ذكره صاحب التهذيب، وقطع في الحاوي، بأنه إذا قال: اشتر في الذمة أو بعينها، فتلفت، انفسخت الوكالة، وانعزل، فإذا اشترى بعده، وقع للوكيل قطعاً».

انظر : الحاوي الكبير ٥٣٤/٦، التهذيب ٢٢٥/٤، البيان ٤٦٠/٦، فتح العزيز ٦٦/١١.

~~✗~~ في (ج) : يتصرف .

(٣) ولأنه عقد على مال لم يؤذن في العقد عليه، فبطل، كما لو باع مال غيره بغير إذنه.

انظر : مختصر المزني ٢١٠/٨، الحاوي الكبير ٥٤٧/٦، بحر المذهب ١٩٠/٨ - ١٩١، المهذب ٣٥٦/١، البيان ٤٤٣/٦، فتح العزيز ٧٤/١١، روضة الطالبين ٣٣٨/٤ - ٣٣٩.